العرب
الجمعة 2021/09/24
السنة 44 العدد 12189

دولة نوري المالكي

إبراهيم الزبيدي
كاتب عراقي

إن أقوى الأسباب التي تجعل المواطن العراقي غير الملوث بجرثومة العمى الطائفي الثأري المتخلف يكره الوجود الإيراني في العراق ويتمنى زواله هو أن الدولة الإيرانية، من أعلى ما فيها من القيادات والمؤسسات الدينية والدنيوية، لا تسمح للشعب العراقي بأن يضع الرجل المناسب في المكان المناسب، وتمنع العدالة العراقية من معاقبة القاتل والمزور والمختلس، خصوصا إذا كان واحدا من أعضاء الشلة الذين شاءت دولة الولي الفقيه أن تفرضهم قادة وأصحاب ميليشيات ورؤساء وزارات ووزراء وقادة جيوش.

ويكفي أن نتأمل ظاهرة واحدة تلخص كوارث العراق المزمنة منذ عام 2006، وهي ظاهرة نوري المالكي، وحده، وننسى الظواهر الشاذة الأخرى التي لا يقبل النظام الإيراني نفسُه بوجودها في دولته، بكل تأكيد.

المالكي لم يكتف بما فعله في السنوات الثماني السود من تاريخ العراق، وها هو يريد تكرار المأساة

وإحساس الشعب العراقي بعمق الخلل الذي وصلت إليه الدولة العراقية، وبحجم الظلم والفساد والخراب واليأس والخوف من المستقبل، ليس لأن هذا المخلوق المسمى نوري المالكي الذي يحتل شاشات التلفزيون والصحف والمواقع كل يوم وكل ساعة، باعتباره أحد أعمدة الحكمة السبعة في العراق الإيراني مكشرٌ دائما، وغاضبٌ دائما، ومختصمٌ دائما، ومستهين دائما بالجميع، ومتطوع دائما بتوزيع تهم الخيانة والإرهاب والبعثية والصدّامية على خصومه الكثيرين. بل هناك أسباب عامة عديدة تمس الوطن وحاضره المعمَّد بالدم والدموع، ومستقبله المحفوف بالمخاطر.

وحين ندخل إلى صلب الواقع الغلط الذي يمثله هذا المخلوق الغلط سنحكم عليه بسرعة، منذ البداية، ودون مراجعة، بالمروق والضلال والتخلف وعدم الأمانة وعدم الإيمان بالوطن وبحاضره ومصيره. فمن أقواله نديمه.

فقد نشرت صحيفة الغارديان في الرابع عشر من ديسمبر 2011 ردًّه، في مؤتمر صحافي، على صحافي أجنبي طلب منه أن يصف نفسه، فقال "أنا شيعي أولا وعراقي ثانيا". وهو بهذا يؤسس لفلسفة مدمرة في الحكم تقوم على أساس أن الوطن في خدمة المذهب.

وهذا ما يجعل الأموال التي يتهمه الشعب العراقي باختلاسها أو بتبديدها أو بإخفائها أموالا حلالا وفق عقيدته التي تجعل من أولى واجباته المقدسة أن يضع أموال الدولة العراقية، بكل مؤسساتها وثرواتها وقدراتها العسكرية والأمنية والاقتصادية في خدمة المقاتلين في سبيل المذهب، أينما كانوا دون تقصير، مهما قيل عنه وما سيقال.

ودون شك، لقد تمكن المالكي من أن يصبح قائد الدولة العميقة التي تمسك بمقاليد الأمور. وبلسانه قال، مخاطبا كبار أعضاء حزب الدعوة في اجتماع مغلق، "لقد بقي 'الدعاة' يتحملون العبء الأكبر في إدارة الدولة، وخاصة خلال فترة وجودهم في موقع رئاسة الحكومة والقيادة العامة للقوات المسلحة منذ عام 2005. وحتى بعد خروج الحزب من رئاسة الحكومة ظل الدعاة كل في موقعه، يمارسون واجبهم الإسلامي الوطني سواء في الجانب التنفيذي والخدمي والتشريعي والرقابي، وهو واجب لا ينفك عن وظيفة الداعية الأساسية".

ومن أجل فرض عقيدته المذهبية على طوائف الشعب العراقي وقومياته المتعددة، فقد عمد، منذ أن تسلم رئاسة الوزارة بقرار السفير الأميركي زلماي خليل زاد، وموافقة إيرانية في 2006 إلى تأجيج الأحقاد الطائفية، مُقسِّما الشعب العراقي إلى جيشين، جيش يزيد وجيش الحسين. وبموجب هذه النظرية دشن أول أيام عهده باعتقال المئات من شباب طائفة يعتبرها عدوة لطائفته، ومازالوا مغيبين إلى اليوم.

وفي أغسطس 2009 ضربت أطراف العاصمة في يوم واحد سبع سيارات مفخخة راح ضحيتها 95 من المواطنين الأبرياء. ويومها اتهم نظام بشار الأسد بتدبيرها، وطلب من مجلس الأمن الدولي التحقيق فيها. ولكنه في 2011 ظهر على التلفزيون وقال "لن أسمح بسقوط نظام بشار الأسد، وإذا رأيت أنه موشك على السقوط فسوف آخذ الجيش العراقي وأذهب للقتال معه".

وبالفعل، لقد بادر بإرسال الآلاف من المقاتلين للقتال مع جيش النظام السوري بحجة حماية العتبات المقدسة.

وعلى صعيد عبثه بالأموال، وفي أجواء الإفلاس النسبي الذي أوصل إليه حال الخزينة العراقية الذي لن تتعافى منه في المدى المنظور، فقد قدرت مصادر مالية عراقية وعربية ودولية موارد العراق، في دورتي رئاسة المالكي، من عام 2006 وحتى 2018، بأكثر من 750 مليار دولار لا يعرف أحد أين أنفقت وكيف.

وكان الناطق الرسمي لهيئة النزاهة عادل نوري قد أبلغ البرلمان العراقي عام 2016 عن اختفاء مبلغ نصف تريليون دولار من الخزينة العراقية خلال حكم المالكي.

حتى أن رفيقه في الحزب الذي تولى الرئاسة بعده، حيدر العبادي، شكا من خواء خزينة الدولة، قائلا "إن القائد الضرورة لم يترك لي في الخزينة سوى خمسة مليارات دولار فقط".

ولعل أكبر الأضرار التي ألحقها بالدولة العراقية أنه جعلها حديقة خلفية لإيران تتصرف بها كما تشاء، فتنشئ الميليشيات، وتسلح العصابات، وتعيّن الرؤساء والوزراء والسفراء وقادة الأمن والجيش، وتدير شؤونها الاقتصادية وتقرر علاقاتها العربية والدولية، وتعمق العداوات بين مكونات الشعب العراقي، خدمة لأهدافها التوسعية.

ولا ينسى العراقيون أن حكومة المالكي، باعتراف وزير العدل، تغاضت عن تهريب 500 من عُتاة قادة القاعدة وداعش من سجن أبي غريب، ولم تطاردهم لحين عبورهم إلى سوريا.

واستمرارا في نهجه المستهين بالدولة وقوانينها وقراراتها، فإن المالكي لم يحترم مدونة "السلوك الانتخابي" التي وقع عليها رئيس الجمهورية وقادة الأحزاب والقوى السياسية لمنع استخدام المال السياسي، فقد واصل زياراته الميدانية ولقاءاته برؤساء العشائر والتجمعات المهنية والمذهبية، وقام بتوزيع الهدايا المالية والمسدسات، علنا وعلى شاشات التلفزيون، ولا أحد اشتكى ولا أحد اعترض.

إنه يحلم بفوز ائتلافه وائتلافات رفاقه في البيت الشيعي بأغلبية مقاعد البرلمان القادم ليعود رئيسا للوزراء، ليعود تاريخ السنوات الثماني السود، مرة أخرى، وليعود الاقتتال والاختلاس وخراب البيوت.

أبعد من تعبئة الدراما الوطنية في مصر

محمد أبوالفضل
كاتب مصري

منح الرئيس عبدالفتاح السيسي دفعة معنوية جديدة للدراما في مصر عندما كرر الإشادة بالدور الذي تلعبه في زيادة الوعي بقضايا الوطن بعد النجاح الذي حققته مسلسلات عديدة مثل "الاختيار" و"كلبش" و"هجمة مرتدة" في الآونة الأخيرة، وهو ما يعني توقع إنتاج المزيد من الأعمال الشبيهة الفترة المقبلة.

من المفيد أن يهتم رئيس الدولة بالقوة الناعمة في بلده، فهي إشارة قوية للتركيز على هذا الجانب، خاصة أن السيسي يرى أن الدراما تلعب دور الإعلام البناء في وقت لم يعد الإعلام التقليدي يقوم بدوره الذي يتمناه ممثلا في الصحافة والتلفزيون والمواقع الإلكترونية، كما أن مواقع التواصل الاجتماعي تحولت إلى نقمة عقب تركيزها على الظواهر السلبية والفضائح وحالات الانتحار وما يدخل تحت بند الإثارة المجتمعية.

تقوم الدراما الوطنية بدور مهم في التوعية ببعض القضايا وتقديم جوانب خافية على كثيرين، لأن المشرفين عليها يقدمون المعلومات اللازمة التي تدعم الرسالة المطلوب توصيلها للناس، وتقوم عليها شركات إنتاج تابعة للدولة تتبنى وجهة نظر معينة، ربما تكون صحيحة تماما أو جرى إدخال تعديلات عليها تتناسب مع الهدف منها.

في الحالتين ينحصر الغرض في دفع الجمهور لتبني الرؤية التي تريدها الدولة، الأمر الذي يمثل ارتياحا للسيسي، فالرجل حقق إنجازات تنموية ومر بعواصف سياسية عاتية ونجح في تخطي تحديات إقليمية ودولية عديدة الجزء الغاطس فيها أكبر من الظاهر، ويريد أن يعرف الناس حجم الجهود التي بذلت للوصول إلى درجة عالية من الأمن والاستقرار حاليا.

وجد السيسي ضالته في الدراما الوطنية ويتعامل معها كأنها وسيلة إعلامية أكثر منها فنية، لأنها تأتي من أعلى إلى أسفل، أو بمعنى أدق في اتجاه واحد ولا توجد لها تغذية مرتدة كما يقول خبراء الإعلام، فلا مناقشات أو اجتهادات جانبية، فالقول الفصل فيها لصاحب الرسالة ومن عملوا على توصيلها للمشاهدين وعليهم الاقتناع بها.

تتوافر للدراما الوطنية عوامل فنية وإمكانيات مادية تساعدها على النجاح، فكل فنان يقع عليه الاختيار يضمن حصوله على ضوء أخضر بأنه من أبناء الدولة الوطنية، وهي عبارة مطاطة تدغدغ مشاعر الكثير من النجوم لضمان مرور أعمالهم بسهولة، كما يتوافر لها إنفاق مادي سخي لا يعترف بتقشف أو نقص في السيولة.

أبعد من تعبئة الدراما الوطنية أن تتناول الأعمال قضايا مختلفة تهم المواطن، فقصر الدراما في التاريخ القريب وتوضيح الدور البطولي الذي لعبته المؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة يبطل مفعول الدراما على المدى الطويل، ويقلص مهمتها التوعوية الشاملة، وهو ما يخشاه البعض من المراقبين.

وبقدر ما يوفر دخول الرئيس على الخط دعما لها، يمكن أن ينحرف منتجو الدراما عنه إذا بالغوا في تفسير المعنى ويضعون كل ما هو غير ذي صلة برؤية السيسي تحت بند الدراما غير الوطنية، ما يخلق إشكالية كبيرة بين منتجين سيفضلون تجنب الوقوع في هذا الفخ بتعمد تقديم أفكار تدور في فلك العنوان الذي يريده الرئيس.

لم يقدم السيسي تعريفا محددا للدراما الوطنية لكن العارفين بتفكيره يمكنهم وضع مسودة لهذا العنوان العريض، يضم كل ما يتعلق بالقضايا التي تهم الأمن القومي بمفهومه الشامل، بالتالي لا يجب حصر المفهوم في الدراما التي تتعرض لأحداث وتطورات سياسية مرت بها البلاد خلال العقد الأخير.

تعد مناقشة ملفات صحة المواطن وتعليمه وتثقيفه وزيادة وعيه وتعريفه بطبيعة التحديات التي تواجه الدولة ومصير الحريات وحقوق الإنسان والقضايا الاجتماعية في صميم الأمن القومي ويجب أن تهتم بها الدراما ولا تغيب مناقشتها في المسلسلات، فقد تأتي لحظة ويتشبع فيها الناس من الوجبات التي تقدم لهم حول مواقف مصيرية.

يتطلب المستقبل توسيع مفهوم الدراما الوطنية بما يتناسب مع المهام التي تقوم بها الدولة والخطط التي ينوي الرئيس تنفيذها عبر التبشير بالجمهورية الجديدة، وتتضمن أفكارا تحوي انتقادات مباشرة لما يحدث من أخطاء، فالأعمال التي تخلو من المعارضة ربما ترضي المسؤولين، غير أنها لن ترضي الحاكم الوطني على المدى البعيد، فالقيمة تأتي من تحويل الدراما إلى وسيلة توعية مستمرة وليس لنقل رسائل معلبة.

الرئيس السيسي يعرف بالضبط ماذا يريد من الدراما عندما يقارنها مع الإعلام. على المشرفين أن يفهموا ما هو المطلوب

أبعد من التركيز على الكم في الدراما التركيز على الكيف، وإفساح المجال أمام المبدعين لتقديم أفكار متباينة تتجاوز مسألة البطولات الفردية والجماعية، وهي مهمة بالطبع، لكن تكرارها قد يقضي على الهدف المحوري للدراما الوطنية، ففقدان البوصلة سيكون من الآفات التي تفرغها من مضمونها الحقيقي الذي يريده السيسي.

يحرص منتجو الدراما على اللعب في المضمون والابتعاد عن مناقشة القضايا الشائكة، فالخوف من الخطأ في الاجتهاد يدفعهم لتنفيذ تعليمات جهات عليا بصورة صارمة، فالشخصيات التي تشرف على الأعمال ذات المكون الوطني تنفذ الأوامر بالطريقة التي تلقتها، ربما تغلق باب الاجتهاد ولا تمنح تصريحا به كي لا تتحمل وزره.

تكمن إحدى إشكاليات العقل المصري الذي له علاقة بعملية الإبداع الدرامي في انحياز بعض المسؤولين عنه لتنفيذ المطلوب منهم حرفيا، وإذا استطلع أحدهم الرأي في فكرة أو زاوية تمثل اجتهادا أو خروجا عن المألوف يأتي الجواب بالرفض، لأن المشورة نفسها تحوي ضمنيا الشك في الاجتهاد، فإذا كان صاحبها لجأ لمن هم أعلى منه للحصول على موافقة فالمعنى النهائي أنه يريد غطاء فهو لا يضمن عواقب اجتهاده.

لتقريب الصورة للقارئ العربي أكثر حكى لي رئيس تحرير صحيفة كبيرة في مصر أنه حصل على مقال جيد بالمعنى المهني من كاتب عربي وخشي من عواقب نشره لأنه لا يعلم كيف سيتم تلقي مضمونه عند المسؤولين حيث يتناول قضية سياسية مهمة، فأرسله إلى جهة أعلى لاستطلاع رأيها في المقال فجاء الرد الفوري بالرفض.

لم يعلم الصديق سبب الرفض وتصور أنه يتعلق بالمضمون إلى أنه فوجئ بالحصول على تفسير ودي من الجهة الرافضة لاحقا يفيد بأن تشككه في النشر وسعيه للحصول على موافقة كان كافيا لإبلاغه بعدم النشر، فلا أحد يريد تحمل تبعات سلبية محتملة.

لذلك أبعد من تكثيف الدراما الوطنية منح منتجيها فرصة كاملة للإبداع والسماح بالتطرق إلى موضوعات متنوعة مع توفير مساحة كبيرة للحرية ما يجعل مهمتها تفوق قيمة الحشد الجاري في الإعلام الذي يعزف نغمة واحدة على آلات موسيقية متعددة.